تجاوز بعض العقبات في هذا السياق، «خلال الحفل التأبيني الكبير الذي سيقام في دمشق في ذكرى أربعين الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد)» (**المستقبل**، باريس، ٢١/٥/١٩٨٨).

الا ان تلك المناسبة مرت، دونما احتفالات، بعد ان عارضت السلطات السورية اقامتها. وفي السياق ذاته، وخلافاً لما كان متوقعاً ومشاعاً، فان السلطات السورية لم تقم باطلاق سراح ثلاثة آلاف فلسطيني معتقل في سجونها، بينهم اثنان من المسؤولين، وهما، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، صلاح صلاح، وعضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، عصام عبداللطيف.

اشتباكات المخيمات

استقبلت أوساط المنشقين عن «فتح»، أنباء اللقاء السوري ـ الفلسطيني بتجهم واضح. ولم تتريث وسائل اعلام تلك الاوساط في مهاجمة هذا اللقاء، واعتبرته «مناورة» تقوم بها اللجنة المركزية لـ «فتح». ولعل ما زاد في توتر المنشقين، هو ان بعض فصائل جبهة الانقاذ، لم يمانع في العودة الى أطر م.ت.ف. اذا ما تم حل الاشكالات القائمة ما بين سوريا والمنظمة، الامر الذي يشكل خطراً جدياً على مستقبل «المنشقين»، على اعتبار «ان استمرار الخصومة السورية ـ الفلسطينية ضرورة لبقائهم، وعودة العلاقات بينهما، وبأي درجة كانت، توجه لموقفهم ضربة في الصميم، وتعلن فشل مخططهم» (**اليوم السابع**، ٢/٥/١٩٨٨).

ولعل ما تسرب عن لقاء وفد اللجنة المركزية لـ «فتح» مع عبدالحليم خدام، في هذا الخصوص، زاد في هواجس المنشقين، لا سيما وان خدام، ورداً على سؤال من فاروق القدومي، حول مستقبل المنشقين، أجاب بوضوح: «ان هذه المسألة فلسطينية ـ فلسطينية، ولا دخل لسوريا فيها» (**المصدر نفسه**). وكان واضحاً للغاية، ومن خلال صيغة الدعوة السورية الى عرفات، واستقباله رسمياً، ومن ثم أجواء مباحثات اللجنة المركزية لـ «فتح» مع خدام، زوال مراهنة سوريا على المنشقين، من جهة، وشبه تخليها عن تغطيتهم على الساحة اللبنانية، من جهة أخرى، لا سيما وان مسألتي الوجود العسكري الفلسطيني والقيادة الفلسطينية في لبنان هما من أهم النقاط الرئيسة في الملف السوري ـ الفلسطيني. ويبدو ان المسألة الثانية، طُرحت بالحاح، بعد اللقاء السوري ـ الفلسطيني، وذلك بسبب مخاوف جبهة الانقاذ الفلسطينية بعد اللقاء.

وقد عبّرت الاشتباكات التي فجرها المنشقون عن «فتح» عن هذه المخاوف، وذلك بسبب الوضع الخاص للمنشقين ومستقبلهم على الساحة الفلسطينية وحالة العزلة التي وجدوا أنفسهم فيها بعد زيارة عرفات الى دمشق ومشاركة الفصائل كافة في تشييع الشهيد خليل الوزير، حيث «امتنع قادة المنشقين عن المشاركة، وطردوا من صفوفهم من شارك فيها» (**الافق**، نيقوسيا، ١٩/٥/١٩٨٨). واتخذت سلسلة الاشتباكات منحى دامياً، فأسفرت عن سقوط عدد من القتلى وعشرات الجرحى. والواقع، ان هذه الاشتباكات جوبهت بموقف فلسطيني يدين اللجوء الى السلاح لحل الاشكالات الفلسطينية ـ الفلسطينية، ويدين زج مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة، بسكانهما، في أتون الصراعات الداخلية الفلسطينية (**الحرية**، ١٥/٥/١٩٨٨).

وتتويجاً لجهود تطويق الاشتباكات الداخلية، وانهائها، تداعى ممثلو الجبهة الديمقراطية، و «الصاعقة»، والنضال، والقيادة العامة، وجبهة التحرير الفلسطينية، الى اجتماع في دمشق، عقد بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٨، حيث تم الاتفاق على بنود عدة من شأنها تثبيت وقف اطلاق النار، وفقاً للأسس المتفق عليها في اجتماعات ممثلي منظمات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية بتاريخ ٩/٥/١٩٨٨، والقاضية بعدم اللجوء الى السلاح لفض الخلافات والنزاعات، أياً كان نوعها. وعلى اثر ذلك، أكد بيان أصدرته «فتح» ـ قيادة منطقة بيروت، مسؤولية المنشقين عن تفجير الاوضاع الأمنية في المخيمات». وذكر البيان: «لقد نبذهم [اي المنشقين] شعبنا ولن يكون لهم مكان بيننا... اننا نملك بين أيدينا الادلة والاثباتات على تورطهم في التخطيط والتنفيذ لضرب شعبنا في المخيم؛ الا اننا ما زلنا حريصين، أشد الحرص، وبناء على أوامر القائد العام، على ضبط